

مكانة المتضادات في صناعة الطب عند ابن رشد

La posición de los contrarios en la ciencia médica en Averroes

The position of contraries in the medical science of Averroes

Mohamed MESBAHI

Universidad Mohamed V, Facultad de Letras y Ciencias Humanas
Departamento de Filosofía, Rabat, Marruecos

Recibido: junio 2005

Aceptado: octubre 2005

ملخص

تشكل نظرية التضاد إحدى النظريات الأساسية التي يبنى على علم الطب عند ابن رشد، ذلك أن غايته هي رد التوازن بين المتضادات العنصرية والكيفية والمزاجية، أي العودة بالجسم إلى مزاجه المعتدل. وإذا كان القسم الأول من الطب، الذي هو حفظ الصحة، يتم عن طريق الشبيه، فإن صناعة الصحة، وهو القسم الثاني، تقوم على مبدأ التضاد. إن اعتبار مداواة بالأضداد مداواة بالذات لا بالعرض، هو مدخل للاعتراف بقدرة الإنسان على فهم الطبيعة والتأثير فيها.

كلمات مفاتيح: المرض، الكيفيات، الأمزجة الخمسة.

RESUMEN

La teoría de la contrariedad ha sido una de las teorías esenciales en la medicina de Averroes. El objetivo de la medicina es la recuperación del equilibrio entre los contrarios elementales y humores, es decir, devolver al cuerpo su “temperamento moderado”. Si la primera parte de la medicina, que es la preservación de la salud, utiliza el semejante, la segunda, que es la producción de la salud, se basa sobre el principio de la contrariedad. Cuando Ibn Rushd considera que la curación depende de los contrarios como método esencial y no accidental, reconoce la habilidad del hombre para comprender e influir en la naturaleza.

PALABRAS CLAVE: Salud. Humores. Cinco temperamentos.

ABSTRACT

The theory of contrariety has been one of the essential medical theories that constitute the medicine of Ibn Rushd. Medicine aims to recuperate the balance between fundamental contraries and humors, that is, to return the human body its “moderate temperament”. If the first part of medicine, the preservation of health, employs the principle of similarity, the second part, the making of health, is based on the principle of contrariety. Ibn Rushd considers the contrariety procedure as an essential – not accidental - method, and in doing so he recognizes man’s ability to understand and influence nature.

KEY WORDS: Health. Mixtures. Fifth temperaments.

فهرس. مقدمة : أهمية مبدأ التضاد على المستوى الأونطولوجي والطبيعي ؛ (1) حضور التضاد على المستوى الطبي، التضاد ومستوى الجسم البشري ؛ (2) عن طبيعة ودور الأسطقات في الطب ؛ (3) شروط استعمال مبدأ التضاد في الطب ؛ (4) الصحة والمرض بين الاعتدال الضدي والاعتدال المزاجي ؛ (5) حفظ الصحة وصناعتها بين المماثل والمتضاد : ا. الغذاء، ب. الدواء، ج. تقنيات العلاج ؛ خاتمة.

مقدمة : أهمية مبدأ التضاد على المستوى الأونطولوجي والطبيعي

لقد حظي التضاد عند ابن رشد بدور أونطولوجي هام على كل مستويات الوجود المختلفة، الطبيعية والمعرفية والإنسانية، الأمر الذي جعله يقول بأن «كل ما هو موجود متضاد، وكل ما هو متضاد موجود». لقد كان التضاد بين الفوق والأسفل، والتضاد بين العناصر الأربعة، والكيفيات الأربع، يقف وراء انبثاق الكون منذ لحظاته الأولى. وبعد ظهور الكون، يستمر التضاد حاضراً فعلاً في تشكيل كل حركة وحياة أعراض وحوادث وموجودات هذا العالم، حيث نجده مؤثراً بمختلف أجناسه وأفعاله على معظم الفعاليات الطبيعية والإنسانية، على مجالات النفس النزوعية والعقل العملي والعقل النظري، وحتى على مجالات ما بعد الطبيعة.

والتضادات ليس أفعالاً أو علاقات طائشة لا ضابط لها ولا نظام يحكمها، بل إنها تخضع لجملة من القوانين والضوابط التي يمكن تلخيصها في ست خصائص تشكل ما يمكن تسميته بالنظرية الضدية. (1) أول هذه الخصائص طابعها الثنائي؛ إذ أن التضاد لا يكون إلا بين أمرين بلغا الغاية في الاختلاف. (2) ولهذا السبب وجب أن ينتمي المتضادان إلى جنس أو نوع أو موضوع واحد. ذلك لأن التضاد، الذي هو الغاية في الاختلاف، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان المتضادان ينتميان معا إلى جنس واحد من الأشياء أو الظواهر. وهذا الانتماء المشترك لمجال واحد هو الذي يجعل المتضادين متقابلين متمنعين، وهذا هو حال التضاد بين الحرارة والبرودة، وبين الرطوبة واليبوسة. في مقابل ذلك، إن الانتماء إلى جنسين مختلفين يجعل الاختلاف أدخل في باب المغايرة لا الاختلاف الذي يتحول إلى تضاد إذا وصل إلى أقصاه، وهذا هو حال المغايرة بين الحرارة واللون الأحمر، حيث تنتمي هاتان الكيفيتان إلى جنسين مختلفين، لا إلى جنس واحد. (3) كما يحتاج التضاد من جهة أخرى إلى وسط يجرى فيه التضاد بين ضدين يتناوبان السيطرة عليه، لأن الضد لا يتحول إلى ضده؛ فالحرارة لا تتحول إلى برودة، وإنما الذي يتحول هو الجسم الذي تتعاقب عليه الحرارة والبرودة. بعبارة أخرى، الكيفيات المتقابلة لا تتحول بعضها إلى بعض، وإنما المتحول هو الوسط الذي يجريان فيه. (4) ونستشف مما سبق مبدأ رابعا للتضاد، هو مبدأ التعاقب، لا الاجتماع، بين المتضادين؛ ذلك أن الضدين، بسبب طبيعتهما الاستيعادية، يستحيل أن يجتمعا في موضوع واحد وفي وقت واحد ومن جهة واحدة، بل يتعاقبان على نفس المحل ويتداولان عليه. (5) ونستخلص من مبدأ التعاقب مبدأ ضدياً خامساً، وهو أن التوازن بين الكيفيات المتضادة لا يبقى مستقراً على حال واحدة، بل هو في تغير دائم، فإذا قويت إحدى الكيفيتين المتضادتين، ضعفت الأخرى والعكس. (6) وأخيراً، فإن مبدأ التغير في توازن المتضادين، علاوة على دلالاته على الحركة والحياة في الجسم الحي، يدل على تدخل مبدأ الزمان في العلاقة الضدية؛ فمثلاً المزاج الحار الرطب، وهو المزاج المعتدل بالنسبة للإنسان في زمن الفتوة والشباب، يتحول شيئاً فشيئاً إلى مزاج بارد يابس كلما تقدم صاحبه في العمر¹.

ويمكن أن نعتبر التضاد من لواحق الموجود، بجانب المتناقضين والمضامين والملكة والعدم، كما يمكن أن نعتبره منتمياً للواحق مقولات الواحد/الكثرة. فمن الكثرة تنتاسل المغايرة، ومن هذه ينشأ الاختلاف، وعندما يصل الاختلاف إلى درجته القصوى يتحول إلى تقابل فإلى تضاد. هكذا يكون التضاد سليل الموجود والواحد معاً، من هنا يأتيه الطابع العرضي والتحريكي في آن واحد. ذلك أننا

¹ للتوسع في دور المتضادات الشامل في وجود الموجود، انظر "مكانة المتضادات من علم ما بعد الطبيعة عند ابن رشد"، ضمن كتابنا *تحولات في تاريخ الوجود والعقل*، بيروت 1995، ص 118-156؛ كما يمكن الرجوع إلى مقال «الطريقة الصناعية في الطب في مواجهة الطريقة الضدية، أو العودة بالطب إلى الطريقة البرهانية عند عبد الله بن رشد»، ضمن *العلم والفكر العلمي بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط*، الرباط، منشورات كلية الآداب، 2001.

إن نظرنا إليه من جهة الوجود ألفيناه ادخل في باب العرض، ولكننا إن نظرنا إليه من خلال تقابل الوحدة/الكثرة وجدناه علة مُحركّة للعديد من أنواع الاستحالات والحركات والتغيرات. ومن هذه الجهة نستطيع أن نعتبر التضاد علة محدثة لجملة من الظواهر الأحوال، ومن بينها حالتها الصحية والمرض، أي علة ذاتية.

1. حضور التضاد على المستوى الطبي، التضاد ومستوى الجسم البشري

إن الضدية ليست مجرد مبدأ طبيعي محايد يسري في الموجودات والكيفيات، بل هو أيضا مبدأ علمي (صناعي) تلجأ إليه كثير من العلوم والصناعات للقيام بأعمالها وتنفيذ غاياتها، ومن بين أهم الصناعات المستعملة للأداة الضدية صناعة الطب.

وصناعة الطب، كما هو معلوم، صناعة عملية جزئية، ومع ذلك تقتضي جملة من المبادئ والمقدمات الكلية. ومن بين هذه المقدمات، التي تشترك فيها مع غيرها من الصناعات والعلوم، المقدمة التي تقول أن على الطب أن ينظر في الشيء وضده، أي عليه أن ينظر في الصحة والمرض معا. من هنا جاء تعريف هذه الصناعة بأنها «صناعة فاعلة عن مبادئ صادقة، يُلتمس بها حفظ بدن الإنسان، وإبطال المرض، وذلك بأقصى ما يمكن في واحد واحد من الأبدان»². ومن البين أن حفظ الصحة وإبطال المرض هما الفصلان اللذان يميزان صناعة الطب من حيث هي صناعة عملية، ويفصل بهما نظر الطبيب عن نظر صاحب العلم الطبيعي، الذي قد ينظر إلى الصحة والمرض ولكن فقط «من حيث هما أحد الموجودات الطبيعية»، لا لغرض الحفظ والإبطال³.

ولا يدخل التضاد في تعريف صناعة الطب معرفة وفعلا فحسب، بل وأيضا في تعريف كل من الصحة والمرض؛ فالمرض مضاد للصحة «لأن المؤلف - كما يقول ابن رشد - هو الضد لا الشبيه»⁴؛ والمرض أيضا هو اختلال التوازن والاعتدال بين المتضادين بأن يسيطر أحد المتضادين بشكل غير عادي على البدن، بينما الصحة على العكس من ذلك هي اعتدال بين المتضادات. ولذلك كانت صناعة الطب بمعناها القوي، أي صناعة الصحة تلجأ إلى مبدأ التضاد لشفاء العليل، أي لإعادة الاعتدال إلى بدنه. وبالرغم من أن مبحث "علامات ودلائل الأمراض" يقوم على مبدأ الموافقة والمناسبة للمرض الذي تدل عليه، فإنها قد تظهر بمظاهر مضادة للمرض، وتكون بذلك مُعَلّطة للطبيب، فالمرض قد يكون جافاً، بينما تكون أسبابه رطبة، كالحُمى العفونية والعُشني وحُمى الغب، والشعر الكثيف دليل على المزاج الحار الذي يتمتع به الشباب، لكنه قد يوجد للشيوخ⁵.

وبالرغم من طابعه الثنائي، فإن التضاد - كما تم التلميح إليه سابقاً - يقتضي الوحدة داخل الجنس الواحد، أي انتماء الكيفيتين المتضادتين إلى جنس واحد، أو جريان التبادل بين المتضادين على موضوع واحد، فـ«الواحد بعينه يصحّ حيناً، ويمرض حيناً، وهو واحد بعينه»⁶. وهذا التناوب

² ابن رشد *الكليات في الطب*، تحقيق سعيد شيبان وعمار الطالبي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1989، ص 19.
³ عن اتفاق واختلاف العلمين الطبيعي والطبي في مقاصدهما يقول «وينبغي أن تعلم أن صاحب العلم الطبيعي يشارك الطبيب إذ كان بدن الإنسان أحد أجزاء موضوعات صاحب علم الطب، لكن يفترقان، فإن هذا ينظر في الصحة والمرض من حيث هما أحد الموجودات، وينظر الطبيب فيهما من حيث يروم حفظ هذه وإزالة هذا»، *الكليات في الطب*، تحقيق خ. م. فورتياس وك. الباريت دي موراليس، مدريد 1987، ص 9، وهذا وقد فضلت قراءة هذا التحقيق لأنه قرأ 'يروم' بدل 'يروم' في تحقيق سعيد شيبان وعمار الطالبي، القاهرة 1989، ص 21.

Averroes, *Kitāb al-Kulliyāt fil-tibb*, ed. J. M. Fóreas Besteiro y C. Álvarez de Morales, Madrid, 1987, p.4.

⁴ ابن رشد، *تلخيص كتاب الاسطقسات*، ضمن *رسائل ابن رشد الطبية*، ص 36.

⁵ عن تضاد استدلالات الأعراض على الأمراض، انظر *الكليات في الطب*، تحقيق سعيد شيبان وعمار الطالبي، القاهرة 1989، ص 365.

⁶ ابن رشد، *تلخيص الكون والفساد*، تحقيق جمال الدين العلوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1994، ص 35.

الضدي في الجسم الواحد هو الذي يشهد بأن البدن يتمتع بالحياة، ومن ثم يمكننا أن نقول بان المرض يوجد في جوهر الكائن الحي، إنساناً كان أو حيواناً، أما الصحة فلا. وإذا نظرنا إلى بدن الإنسان من جهة التركيب العنصري والخلطي والكيفي، فإننا نجده يتركب أساساً تركيباً ضدياً. نعم، إن البدن يتجلى لنا أولاً بوصفه مركباً من أعضاء آلية، مثل الرأس والصدر واليدين والرجلين، ومن أجسام متشابهة الأجزاء، كاللحم والعظم والعصب⁷، ومن أخلاط أربعة (الدم والبلغم والمرارة الصفراء والمرارة السوداء) تعود بأصلها إلى الأغذية، لكننا إذا فحصنا هذه المكونات فسنجدها تتكون في الأصل من أسطقسات أربعة متضادة (نار وماء وهواء وارض)، ومن كيفيات أربع متضادة (حرارة وبرودة، ويبوسة ورطوبة)، ومن قوى مختلفة ومتضادة كالقوى الجاذبة والقوى الدافعة.

2. عن طبيعة ودور الاسطقسات في الطب

لكن، إذا كان من الواجب على الطبيب أن يأخذ الاسطقسات بعين الاعتبار في تشخيصه للمرض أو في علاجه، فإنه لا يهتم بالاسطقسات والكيفيات بصفة عامة، وإنما من حيث هي تخص الصحة والمرض. فهناك كيفيات واسطقسات مشتركة بين كل الأجسام، وهي التي ينظر فيها مبحث "الأثار العلوية" من العلم الطبيعي، وهناك كيفيات واسطقسات خاصة بجسم الحيوان. ومن ثم وجب التمييز من وجهة نظر الطبيب، التي تختلف عن جهة نظر صاحب العلم الطبيعي، بين نوعين من الكيفيات والاسطقسات (1: الكيفيات "التي في الغاية"، وهي الكيفيات الأولى والبسيطة التي هي صور الاسطقسات الأربعة الأولى، كالحرارة في الغاية التي هي صورة النار، والبرودة في الغاية التي هي صورة الماء، فهذه الكيفيات لا يمكن أن تكون أسطقسات مكونة للأجسام البشرية؛ 2) والكيفيات التي يُعنى بها الطبيب والتي تدخل كأجزاء في تركيب جسم الإنسان، هي الأجزاء الصغيرة من الكيفيات، كأصغر حرارة وأصغر برودة في جسم الإنسان. وهذه الأجزاء هي أسطقسات "الأجسام متشابهة الأجزاء" وتدخل في تركيبها. فالأجسام "الأقل" في كيفية من الكيفيات (الحرارة الأقل أو الباردة الأقل) هي أخرى باسم الاسطقس من الأجسام التي هي "في الغاية" في كيفية من الكيفيات (كالنار/الحرارة) بالنسبة لجسم الإنسان. وبهذا المعنى تكون "الأجسام متشابهة الأجزاء" هي أسطقسات الجسم البشري من جهة نظر الطبيب، لأنها هي التي تكون حارة أو باردة أو يابسة أو رطبة. ولهذا السبب نجد ابن رشد يعلن معارضته لجالينوس قائلاً: «فسيُعترف أن الأسطقس هو الذي يُحدّ بحسب الكيفيات الغالبة عليه، وذلك هو الجسم المتشابه الأجزاء، مثل اللحم الذي يُحدّ بأنه حار رطب، والعظم الذي هو بارد يابس، فيلزمه أن تكون "المتشابهة الأجزاء" هي الاسطقسات للحيوان»⁸. هكذا يكون ابن رشد قد قام بتعديل في مفهوم الأسطقس حتى يلائم مجال صناعة الطب، بأن جعله المدرك بالحس لا بالعقل، وبأن يكون «الجسم الذي هو جزء من الجسم الممتزج ذو الكيفية الناقصة»⁹. حقاً، لا يمكن أن ننكر وجود الاسطقسات الأربعة المشتركة في جسم الإنسان، غير أن وجودها لا يكون بالفعل بل بالقوة، أما الاسطقسات الخاصة بجسم الإنسان، وهي الكيفيات الأربعة ذات الوجود الأقل، فتوجد بالفعل فيه.

ويُعطي ابن رشد أهمية خاصة للكيفيات الأربع (الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) معتبراً إياها أسباباً لتولد كل الكائنات التي يجري عليها الكون والفساد، وذلك راجع لكونها «هي التي يفعل

⁷ عن تعريف الأعضاء والفرق بينها وبين الأجسام المتشابهة الأجزاء انظر: تلخيص كتاب الاسطقسات

لجالينوس، ص 60.

⁸ نفسه، ص 56؛ انظر كذلك ص 53-56.

⁹ نفسه، ص 56.

بعضها في بعض دون غيرها [من الكيفيات] حتى يكون الاختلاط والمزاج الذي يتولد عنه نوع نوع من الأجسام المتشابهة»¹⁰. ويرجع السبب في فعالية الكيفيات إلى أن الاستحالة التي تحدثها «يتبعها تبدل جواهر الأشياء في اسمها وحدها، فان الهواء إذا استحال من قبيل الحرارة عاد نارا، وإذا استحال من قبيل البرودة عاد ماء»¹¹.

غير أننا نجد أبا الوليد يذهب أحيانا، وذلك على لسان جالينوس، بأن الاسطقسات التي تهم الطبيب مباشرة، أي من جهة ما هو طبيب، لا من جهة ما هو عالم طبيعي، هي الأخلاط الأربعة (الدم والبلغم والمرتان الصفراء والسوداء) التي تعود بأصلها كما مر بنا إلى الأغذية، التي تعود بدورها إلى الاسطقسات الأربعة الطبيعية المشتركة (نار وماء وهواء وارض)¹².

3. شروط استعمال مبدأ التضاد في الطب

المبدأ الذي ينطلق منه ابن رشد في تشخيصه لدور صناعة الطب في عملية الاستشفاء هو أن الطبيعة تقوم بما تقوم به الطب من حفظ الصحة واستعادتها إلى جسم العليل؛ غير أنها تفعل ذلك في وقت طويل وبنحو غير مضمون. من هنا جاءت ضرورة ابتكار صناعة تُعين الطبيعة لإنجاز عملها في وقت أسرع وبنجاعة اضمن. هكذا أوجد الإنسان صناعة الطب لنقوم مقام الطبيعة أولاً، ولنتعاون معها ثانياً. ومعنى ذلك أن فعل الطبيب لا يتعدى تحضير الأسباب وإعداد الشروط لحث الطبيعة على أن تنجز عملها المنتظر منها، دون أن يكون الطبيب متيقناً من نتيجة تحضيره: «... فليس فعل هذه الصناعة في هذه الحال غير التسهيل وعون الطبيعة»¹³، ولذلك «فان هذه الصناعة ليس غايتها أن تُبرىء ولا بد، بل أن تفعل ما يجب، بالمقدار الذي يجب، وفي الوقت الذي يجب، ثم ينتظر حصول غايتها، كالحال في صناعة الملاحة وقود الجيوش»¹⁴.

من هنا نفهم لماذا أدخل ابن رشد الطب ضمن "القوى النطقية الفاعلة"، والتي يسميها أحيانا بالاستطاعة¹⁵، وهي التي تضم الصناعات التي يبدعها الإنسان، كصناعة الغراسة وقيادة الجيوش. وأهم ما تتميز به هذه القوى قدرتها على فعل المتضادين معاً، فصناعة الطب مثلاً «قوتها أن تفعل الصحة والمرض»¹⁶، بخلاف "القوى الفاعلة غير الناطقة"، التي لا تستطيع أن تفعل بالذات سوى

¹⁰ نفسه، ص 61؛ ويضيف «وإن هذه الكيفيات هي سبب الكون والفساد» نفسه، ص 63؛ ونفس الاعتبار يتردد في مكان آخر حيث يقول «... لأن كل كون وفساد سببه الحار أو البارد أو اليابس أو الرطب لا غير، على ما تبين في العلم الطبيعي» *الكليات*، تحقيق شيبان والطالبي (الإحالة فيما بعد ستكون على هذا التحقيق) ص 382؛ كما يقول «إن الأجسام التي لها توجد هذه الكيفيات الأربع في الغاية أنها أسطقسات الأجسام الكائنة الفاسدة»، *تلخيص كتاب الاسطقسات*، ص 61.

¹¹ نفسه، ص 62.

¹² حول كون الأخلاط الأربعة هي أسطقسات بدن الإنسان، انظر نفسه، ص 65-67.

¹³ *الكليات*، ص 365.

¹⁴ نفسه، ص 19.

¹⁵ فضل ابن رشد أن يسمي القوة الفاعلة النطقية في تلخيص العبارة "بالاستطاعة"، حيث يقول: «... إن الأشياء التي نقول فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوة مقرونة بنطق - وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة -، وإما قوة ليست مقرونة بنطق، مثل تسخين النار وتبريد الثلج. فأما القوى المقرونة بالنطق، فان فيها قوة على أن تفعل الأضداد، اعني أن تفعل وألا تفعل، ومثال ذلك المشي، فان في الإنسان قوة على أن يمشي وألا يمشي على السواء. وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق، فانه فيها قوة على أحد الأضداد فقط» *تلخيص العبارة*، ضمن *تلخيص منطوق أرسطو*، تحقيق جبرار جبهامي، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1982، ص 123: 19-124. ولكن ابن رشد يجيز أن تقبل بعض القوى غير الناطقة الضدين على السواء، انظر ن.م.، ص 5-6.

¹⁶ ابن رشد، *تفسير ما بعد الطبيعة*، تح. ج. بويج، بيروت، 1973، مقالة ط، ص 1119: 1-2.

ضدّ واحدٍ أو فعل واحد، « فان الحار إنما يفعل تسخيناً فقط، وليس يفعل الضد الآخر الذي هو التبريد»¹⁷.

وترجع قدرة القوى الفاعلة النطقية على قبول وفعل المتضادين معا إلى سبب نظري هو العلم، الذي يفصله ابن رشد إلى ثلاث مقدمات؛ أولاها أن هذه القوى لا تفعل فعلاً واحداً بالضرورة والقهر، بل تفعل فعلين متضادين بالعلم؛ والمقدمة الثانية تقضي بان العلم بالمتضادين يكون علماً واحداً¹⁸، فلا يمكن أن يكون علم الصحة منفصلاً عن علم المرض، ذلك أننا نعرف الأشياء من أضعافها، ونفهم حد الضدّ من حد ضده¹⁹؛ والمقدمة الثالثة تقول بان العقل يقبل الصورتين المتضادين وكأنهما صورة واحدة، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن جذر المتضادين واحد، وهو الجنس الذي ينتسبان إليه نسبة متساوية²⁰. وقد استأنس ابن رشد بمفهوم "القوة العقلية القابلة" لتفسير قدرة "القوة العقلية الفاعلة" على فعل المتضادين معا²¹. ذلك أن قدرة "العقل العملي" والقوى المرتبطة به على فعل المتضادين معا مبنية على قدرة العقل النظري على قبولهما. ولكن هل تستطيع القوى أو الصناعات النطقية الفاعلة، ومنها صناعة الطب، أن تصنع الضدين معا على حد سواء وفي وقت واحد؟

كان أبو الوليد يعتقد باستحالة فعل الضدين أولاً وبالذات على حد سواء²²، ف "القوى الفاعلة النطقية" - كالصناعات العقلية النظرية - تنظر في المتضادين معا، لكنها لا تفعلهما على قدم المساواة وعلى وتيرة واحدة، بل قد يكون فعل أحدهما على الأكثر، وفعل الآخر على الأقل²³، أو أن تكون « معرفة أحد الضدين هو المقصود فيها بالذات، وأما الضد الآخر فيضرب من العرض، إذ كان مقصود هذه الصنائع ليس أن تفعل الضدين، مثال ذلك صناعة الطب، فإنها ليس تعلم المرض لتفعله، وهي تعلم الصحة لتفعلها وتحفظها»²⁴. ويرجع عجز "القوى الفاعلة النطقية" عن فعل الضدين معا في وقت واحد، إلى سببين، أحدهما إبستمولوجي وهو استحالة الجمع بين المتضادين، إما لكون صاحب الصناعة لا يمكنه أن يفعل الشيء وضده في نفس الموضوع لأنه سيعرض هذا الأخير للفساد، أو لأنه لو كانت الصناعة تفعل الشيء وضده على حد سواء - كالصحة والمرض بالنسبة لصناعة الطب - لصارت حقيقة هذه الصناعة متضادة، وهذا أمر مستحيل، لأن الشيء لا يكون ضد نفسه. أما السبب الثاني الذي يفسر عدم قدرة "القوى الفاعلة النطقية" على فعل المتضادين

¹⁷ نفسه، مقالة ط، ص 1118: 17-18؛ انظر *تلخيص ما بعد الطبيعة*، تحقيق عثمان أمين، القاهرة 1958، المقالة 3، ص 81.

¹⁸ عن ارتباط فعل القوى النطقية بالأضداد يقول «والعلة في ذلك أن هذه القوى تفعل عن علم، والعلم هو للضدين عن تصور واحد، والحد لأحد الضدين إنما يفهم بالإضافة إلى الضد الآخر»، *تفسير ما بعد الطبيعة*، مقالة ط، ص 1119: 4-6؛ ويقول: «لأنه إذا كانت هذه القوى إنما تفعل عن تصور وعلم، والعلم هو للضدين معا، فإذا باضطرار أن تكون تفعل الأضداد» نفسه، مقالة ط، ص 1119: 12-13؛ انظر أيضا، مقالة ط، ص 1153: 1-2.

¹⁹ نفسه، مقالة ز، ص 845: 9-13؛ ويشير في *تلخيص المزاج لجالينوس* «إن الشيء لا يدرك شبيهه، وإنما يدرك ضده» ص 100.

²⁰ في معرض شرحه على نقولوش يورد تأويلاً فريداً لهذه المسألة حيث يقول «والصور المتضادة الموجودة في النفس هي بنحو صورة واحدة، ولذلك قبلت النفس الصور المتضادة»، *تفسير ما بعد الطبيعة*، مقالة ز، ص 845: 5-6.

²¹ حول قبول العقل الهولاني للمتضادين معا انظر كتابنا *إشكالية العقل عند ابن رشد*، الدار البيضاء-بيروت 1988، ص 32 و 41.

²² يقول عن استحالة فعل الضدين معا: «إن كانت تفعل الأضداد بذاتها وأولاً، فيلزم أن تفعل الضدين معا، وذلك مستحيل» *تفسير ما بعد الطبيعة*، مقالة ط، ص 1153: 4-5.

²³ نفسه، مقالة ط، ص 1119: 9-10.

²⁴ *تلخيص ما بعد الطبيعة*، المقالة 3، ص 81.

معا في وقت واحد فيعود بأصله من جهة إلى النفس النزوعية، ومن جهة أخرى إلى النفس النطقية، وهو مبدأ الشهوة والاختيار، الذي يعتبره ابن رشد مبدءاً «متقدماً على القوى المحركة في أن تفعل أحد الضدين في وقت ما دون ضده»²⁵، أي أن المبدأ النزوعي العقلي هو "المبدأ الحقيقي" للحركة والفعل. ويلعب مبدأ "الشهوة والاختيار" هذا دورين متكاملين، هما الترجيح والتعلق، لأن القوة النطقية الفاعلة لا تستطيع أن تميل إلى أحد المتضادين إلا بعد تدخل النفس النزوعية: «إن هذا المبدأ الذي يُرجح فعل أحد الضدين هو الشهوة والاختيار الذي يكون عن العقل. وذلك أن الشهوة إذا كانت لأحد الضدين، تعلق به فعل الفاعل دون الضد الآخر، وكذلك إذا كان الاختيار لأحد الضدين»²⁶.

4. الصحة والمرض بين الاعتدال الضدي والاعتدال المزاجي

لقد أشرنا سابقاً بأن التوازن الضدي هو الذي يحفظ الوجود في أي مجال من مجالاته، واختلال هذا التوازن يؤذن بتعرض وحدة الموجود إلى الانحلال والتلف. والجسم البشري من بين هذه المجالات التي يظهر فيها مبدأ التوازن بين الأضداد بشكل كبير، ذلك أن **انعدام الاعتدال الضدي** في الجسم الحي يُعَرِّضُه للمرض، الذي هو تلف للوجود بنحو ما. فالإنسان الذي يعمل مثلاً في برودة أو رطوبة مستمرة يكون عُرضة للمرض، والإنسان الذي يُكثِر من أكل المواد الجالبة للحرارة، كالخمر مثلاً، يعمل على الإخلال بتوازنه الصحي²⁷. ولكن المرض قد يكون كذلك نتيجة الزيادة أو النقصان في مقدار عنصر، أو مجموعة من العناصر، أو الإفراط أو التقصير في تناول بعض الأغذية، كما قد يكون المرض نتيجة زيادة أو نقصان في "كيف" هذه الأمور أو "مقدار" طبخها ونضجها في الجسم البشري. ومن ثم كان المرض «هيئة رديئة» يكتسبها الجسم إما من الداخل أو من الخارج، بينما الموت هو الغاية في الاختلال في التوازن بين المتضادات. هكذا يتبين لنا أن الصحة هي انسجام واعتدال بين المتضادات العنصرية والكيفية والمزاجية، والمرض هو خروج عن حد الاعتدال والانسجام بين هذه الأمور.

ويتبين من هذا التعريف المزدوج للصحة والمرض أنه لا يجوز تشخيص الصحة والمرض بالإحالة فقط على نظرية المتضادات، بل يجب الانفتاح على نظريات أخرى، ومن بينها "نظرية الأمزجة" التي لا نستطيع أن نستوعب وظيفة المتضادات بدونها، والعكس صحيح. وتقوم "نظرية الأمزجة" هي الأخرى على مفهوم الاعتدال أساساً، وبخاصة على مفهوم "المزاج المعتدل" الذي يكون مكيالاً لباقي الأمزجة المعتدلة وغير المعتدلة. ومن هنا جاءت ضرورة تحليل أنواع الأمزجة وإحصائها، والتي بلغ عددها عند جالينوس تسعة أمزجة. لكن ابن رشد أبى إلا أن يحصرها في خمسة أمزجة فقط، أحدها معتدل وهو مزاج الإنسان، والأربعة الباقية خارجة عن حد الاعتدال²⁸.

²⁵ تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة ط، ص 1153: 7-8.

²⁶ نفسه، مقالة ط، ص 1153: 13-16.

²⁷ عن اختلال التوازن في كفيات الأعضاء يقول «و الفساد يلحق هذه الأعضاء من قبل كفياتها وكمية الأخلط ومقادير نضجها وطبخها، فكل هذه إذا فعلت في أضدادها كثيراً أو قليلاً سببت إضراراً بهذه الأعضاء، فيما يخص الكمية تقول إن العظم ذو المزاج البارد اليابس إذا استولت عليه كمية كبيرة من الرطوبة وهي مضادة لمزاجه، إحالته إلى طبعها الرطب، وبالتالي تلحقه الرخاوة التي هي ضد مزاجه الطبيعي، ونفس الشيء بالنسبة للكيفية إذا فعلت في عضو مضاد لمزاجها أضرت بفعله. كأن تفعل كيفية اليبوسة في عضو مضاد لمزاجها مثل الكبد، مما يؤدي إلى تعطيل فعلها أو حدوث اضطراب فيه، وهكذا فالأضداد تتفاعل فيما بينها، وإذا كان هذا التبادل المتأثر غير طبيعي خلف لنا عللاً كثيرة، لأنه متى التقى جسمان بينهما تضاد، فلا بد أن يفعل كل واحد فيهما في صاحبه»، تلخيص كتاب المزاج لجالينوس، ص 154.

²⁸ نفسه، ص 85-86.

وليس معنى هذا أن الاعتدال في تركيب الأجسام والفصول السنوية والأخلاق مَبْنِيٌّ على التساوي، بل إنه قائم على العكس من ذلك على الغلبة، أي غلبة عنصر من العناصر المكوِّنة للجسم بواسطة كَيْفِيَّتِهِ الفاعلة لا المنفصلة، لكن لا أن تكون الغلبة على جهة الإفراط، بل على جهة الأقل²⁹. وطالما أن التعادل في البنية العنصرية قائم على غلبة بعض الأمزجة على البعض الآخر، فإن هذا التعادل لا يدوم، بل يبقى في أوقات محدودة ليترك مكانه لتعادل آخر، وإلا فإنه « لو كان مزاج الزمان كله ربيعاً لهلكت الموجودات »³⁰.

أما الاختلال في الاعتدال الطبيعي الذي هو الاسم العلمي للمرض، فإنه يكون نتيجة فساد كيفية من الكيفيات الأربع (الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وانقلابها إلى ضدها³¹. وهذا بالضبط هو موضوع صناعة الطب: « والأمزجة الخارجة عن الاعتدال الإنساني هي التي تنتظر فيها صناعة الطب »³². وغاية هذه الصناعة هو العودة بالجسم إلى المزاج المعتدل للإنسان، « الذي هو وسط بين طرفي الحرارة والبرودة، وبين طرفي اليبوسة والرطوبة الموجودة في مزاج الإنسان بما هو إنسان ذو مزاج طبيعي، وهو الحار الرطب، وذلك لأن لهذه الأطراف حدوداً إذا خرجت عنها خرجوا ببينا مرض الحيوان ضرورة، وإذا خرج خرجوا كثيراً مات الحيوان ضرورة »³³.

لكن فساد أحد الكيفيات واستحالتها إلى ضدها ليس هو السبب الوحيد للمرض، بل هناك سبب آخر هو خروج الأخلاط الأربعة (الدم والبلغم والمرارة السوداء والمرارة الصفراء) عن حد اعتدالها، هذه الأخلاط التي يعتبرها ابن رشد أحياناً هي العناصر الأربعة الخاصة بصناعة الطب. ومن جديد يظهر مفهوم "الغلبة" في تعريف المزاج. فصورة المزاج من هذه الأخلاط هي صورة العنصر الغالب على العناصر الأخرى غلبة معتدلة. وبما أن مزاج الإنسان حار رطب، كانت الغلبة للخلاط الدموي على باقي الأخلاط الأخرى. في مقابل ذلك، تحدث الحمى عندما يتعفن أحد هذه الأخلاط وتصل إلى القلب حرارة غير طبيعية. ولذلك كان علاج الحمى إما بالمضادة أو بالموافقة أو بالاستقراغ أو بإزالة السبب الفاعل للمرض. وفي كل علاج على الطبيب أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من المعطيات المتصلة ببدن المريض، كالسن، وحالة مزاج بدنه، وحرارته وبرودته وطبيعته التغذوية التي يتناولها؛ كما يجب مراعاة بعض المعطيات الإيكولوجية كالأقليم والفصل من السنة

²⁹ في مضمار انتقاده للاحقة جالينوس للأمزجة التسعة أتى بدليل يخص امتناع تساوي التضاد في الأمزجة: «... وذلك انه لما لم يمكن عندهم أن يتولد جسم واحد من امتزاج المضادة على السواء، لأن ذلك الجسم لو كان، لم يكن له فعل واحد، ولو لم يكن له فعل واحد... لما كان واحداً، ولا كان من الاسطقسات. وإذا كان واجبا أن يكون للمركب منها فعل واحد من الأفعال المنسوبة للاسطقسات، فواجب أن يكون المركب يغلب فيه أسطقس واحد من الاسطقسات الأربع...» نفسه، ص 96؛ وعن امتناع الكون عن التساوي وعن الغلبة على جهة الإفراط: « وذلك إن الكون للممتزج ليس يتم بغلبة واحد من الاسطقسات على الإفراط، لأنه يفسد الباقية، ولا يتم أيضا بتساويها، لأنه يلزم إما أن يتمانع، وإما أن يفسد كل واحد منها صاحبه، لأن فعله فيه يكون على السواء فإذاً واجب أن يكون الكون لغلبة واحد منها لا غلبة مفرطة» ن.ص.؛ كما يضيف « وقد تبين كما قلنا في الرابعة من الآثار أنه لا بد في كل ممتزج أن تكون الكيفيتان الفاعلتان غالبية المنفعلتين، ثم يكون كل واحد منهما غالباً لضده غلبة معتدلة، حتى يكون من ذلك فعل واحد»، نفسه، ص. 96.

³⁰ نفسه، ص 84.

³¹ يقول ابن عن إحدى الحميات « إن هذه الحمى ليست شيئاً أكثر من سوء مزاج غير مادي»، *الكليات*، ص 356.

³² *تلخيص كتاب المزاج*، ص 96.

³³ نفسه، ص 84-85؛ ومن المعلوم أن « المعتدل، الذي يُتصَوَّر فيه تساوى الكيفيات على الحقيقة، فليس يمكن أن يوجد » نفسه، ص 76؛ أما الأمزجة الخارجة عن الاعتدال في الكيفيتين الفاعلة والمنفصلة، فهي: (1) "مزاج حار يابس"، وهو الذي ترتفع فيه درجة الحرارة مما يؤدي إلى زيادة في يبوسة الجسم؛ (2) "مزاج حار رطب"، والمقصود به هنا الخارج عن الاعتدال؛ (3) "مزاج بارد يابس"، وهو الذي تنخفض فيه درجة الحرارة كثيراً وتتبعها اليبوسة؛ (4) "مزاج بارد رطب" وهو الذي يغلب عليه عنصر الماء، مما يسيء إلى التركيبة الرباعية.

الذي يوجد فيه المرض الخ. فمثلاً، يتعرض الناس للحمى في سائر فصول السنة، لكنها تكثر في فصل الخريف لكونه يتميز باجتماع وتناوب ضدّي الحرارة والبرودة فيه في اقصر مدة زمنية، حيث يغلب الحر في وسط النهار، ويستولي البرد في جوف الليل.

5. حفظ الصحة وصناعتها بين المماثل والمتضاد

الصحة مضادة للمرض، ويكون استردادها لجسم العليل إما بمقاومة الأمراض أو بشفائها « والقول في مقاومتها غير القول في شفائها، إذ كان شفاؤها إنما يكون بحسم أسبابها، ومقاومتها إنما هو مقابلتها بما يبطلها في الحين»³⁴. وقد نفهم من هذا أن الشفاء هو معالجة بالذات، لأنه يتجه خاصة إلى الأسباب الذاتية، في حين يمكن وصف "المقاومة بالصد" بأنه معالجة بالعرض لأنها تتجه إلى إبطال المرض بما قد يكون خارجاً عن الأسباب الذي أحدثته. بيد أننا نجد ابن رشد أحياناً يقول: «إن الغرض في شفاء المزاج غير المادي هو غرض واحد فقط وهو إبطاله وصرفه إلى الحال الطبيعية، وذلك إنما يكون بالذات وأولاً بضده، فإن الضد كما قيل شفاء للصد»³⁵، مما يعني أنه كان يوحد في هذا النوع من الأمراض غير المادية بين الشفاء والمقاومة، ويعتبرهما معاً ذاتيين. ومهما يكن، فإن الغرض من المقاومة والشفاء واحد، وهو إعادة الانسجام والاعتدال إلى البدن، بتركيب ما انحل، وتحليل ما انعقد، وتسخين ما برد، وتبريد ما سخن، وترطيب ما يبس، وتبييض ما رطب الخ.

هذا، وقد ظل ابن رشد وفياً للتقليد الطبي الذي كان يعتبر الشبيه والمُشاكل هو الطريق لحفظ الصحة³⁶، والمُضاد هو الطريق لصناعة الصحة ومداوة العليل. وتشترك ثلاثة أمور في حفظ الصحة صناعتها، وهي: التغذية، والأدوية، ثم أعمال اليد.

1.5 الغذاء:

يقوم الغذاء أساساً على مبدأ الشبيه والمثيل، ففعل الاغتذاء «ليس هو شيئاً غير تشبيهه الغذائي بالمغتذي»³⁷، والغذاء هو «كل ما تشبّه بالبدن واستحالت طبيعته إلى طبيعة البدن»³⁸. وهذا يعني أن الغذاء قائم على الوحدة في النوع بين الغذائي والمغتذي: «إن الغذاء هو الذي من شأنه أن تصيره الطباخ جزءاً من المغتذي، وهو هو بالنوع الجزء المتحلل»³⁹. ومن أجل أن يحقق الاغتذاء هذه الغاية وجب عليه أن يقوم بتحويل جوهر الغذاء إلى جوهر الجسد المغتذي⁴⁰، وذلك لغاية تعويض وخلف ما قد تحلل من جوهر الجسم المغتذي⁴¹.

³⁴ الكليات، ص 366؛ ويقول عن مداواة الأوجاع «وأما شفاء الوجع فانه يكون كما قلنا إما بقطع أسبابه، وإما بأن يورد على العضو مزاجاً مضاداً للمزاج المؤلم...» نفسه 394.

³⁵ نفسه، ص 342.

³⁶ عن المداواة بالشبيه، انظر الكليات، ص 345؛ لكنه في مكان آخر كان يعتبر المداواة بالشبيه مداواة بالعرض فقط، انظر نفسه، ص 359.

³⁷ تلخيص كتاب المزاج لجالينوس، ص 146.

³⁸ نفسه، ص 147؛ ويقول «والغذاء تشبيهه، من قيل أنه مركب من الاسطقسات التي منها البدن تركيب (في الأصل مركب) تركيباً متشابهاً»، تلخيص كتاب الاسطقسات، ص 59؛ كما يقول: «كذلك غذاء كل واحد من الأعضاء يكون من العنصر الشبيه به» نفسه، ص 66.

³⁹ الكليات، ص 215.

⁴⁰ تلخيص كتاب المزاج، ص 58.

⁴¹ نفسه، ص 59.

ويدخل عنصر الزمن في عملية الاستحالة الغذائية، لأن هناك من الأشياء ما تغذو بسرعة، وهي التي تكون في غاية الموافقة للجسم؛ ومن الأشياء ما تغذو ببطء، وهي التي تكون في غاية المخالفة له. من ثم تطلبت عملية الاستحالة الجوهرية للغذاء أوقاتاً متباينة حسب قرب أو بعد الغذاء من طبيعة جسم الحيوان، فاللحم مثلاً اسهل استحالة إلى الدم من المواد النباتية⁴². وإذا كان الغذاء يقوم بدور فعال في الجسم، فإن هذا الأخير يؤثر بدوره في الغذاء؛ فالغذاء يؤثر في الجسم بمقدار ما يؤثر الجسم في الغذاء، أي أن التأثير يجب أن يكون متبادلاً بين الغذاء والجسم لكي تتم عملية التغذية. لكن حينما تضعف قوة الجسم عند الشيخوخة، أو حين المرض، يصبح فعل الغذاء في البدن أقوى بكثير من فعل هذا الأخير فيه⁴³، بل إن الضعف والمرض قد يجعلان أثر الغذاء في الجسم ضدياً، فيضره ويؤلمه بدلاً من أن ينفعه ويستفيد منه. ولعل هذا يرجع إلى أن هناك نوعين من الأضداد في الغذاء: أضداد بعيدة، وأخرى وقريبة⁴⁴. وهذا الأزواج في الغذاء هو ما يبرر الكلام عن وجود قوتين في الأغذية، قوة غذائية وقوة دوائية⁴⁵.

2.5. الدواء:

يشترك الغذاء مع الدواء في وظيفة التحويل، لكنهما يختلفان في معنى التحويل في أمرين أساسيين: (1) أولهما الاختلاف في المبدأ المتحكم في فعلي الغذاء والدواء (المثيل/الضد) والمجال المقولي الذي يجري فيه الفعلان (الجواهر/الكيفيات). ذلك أنه إذا كان فعل تحويل الغذاء قائماً على الوحدة النوعية، ومن ثم على مبدأ الشبيه والمماثل، لغاية تحويل جوهر جسم الغذاء ليناسب جسم المغتذي، فإن الدواء يقوم، في مقابل ذلك، على مبدأ المضاد والمقابل لا الشبيه والمماثل، كي يقوم بفعل تحويل الكيفيات لا الجواهر: «والشيء الذي من قبله يقع القمع للكيفية غير الطبيعية المضرة به، هي الكيفيات المضادة للطبيعة لها، وهي التي تسمى أدوية»⁴⁶. والدواء، كما قلنا، لا يقوم على مبدأ الوحدة النوعية: «وأما الدواء فهو الذي من شأنه أن تُصير الطباخ جزءاً من المغتذي، ليس هو هو بالنوع الجزء المتحلل، بل ذو حالة وانفعال مغاير، ولذلك متى كان ورود هذه الحالة على حالة مرضية مضادة لها سمي تداوياً ومداوة»⁴⁷. (2) من جهة أخرى، إذا كان الغذاء يقوم بوظيفة

⁴² يقول عن اختلاف الأغذية في طول أو قصر زمن استحالتها: «ولما كانت الأغذية المختصة بحيوان حيوان ليست هي أغذية بالفعل، وإنما تصير أغذية بعد تغير كثير، واستحالة طويلة، لكون نوعها بعيداً من نوع المغتذي، احتاجت الأغذية في انقلابها إلى الأبدان إلى استحالة طويلة ومراتب كثيرة، كما يعرض في استحالة الألوان المتضادة بعضها إلى بعض، مثل استحالة الأبيض إلى الأسود، فانه يحتاج إلى أن ينقلب مراتب كثيرة من الألوان، وحينئذ يصير أسود... وكذلك الأمر في جميع الأضداد، التي يستحيل بعضها إلى بعض، أعني أن البعيدة منها تحتاج إلى استحالة طويلة ومراتب كثيرة، والقريبة تحتاج إلى استحالة يسيرة» **تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس**، ص 179؛ انظر أيضاً **تلخيص المزاج**، ص 154.

⁴³ يتحدث عن إمكان صرف المزاج غير العادي إلى الحال الطبيعية بواسطة «الأغذية المضادة بقواها الأول لسوء المزاج المرضي، أعني إذا كان المزاج حاراً يابساً، كان شفاؤه بالأغذية والأدوية الباردة الرطبة»، **الكليات**، ص 342.

⁴⁴ انظر **تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس**، ص 179.

⁴⁵ انظر **تلخيص كتاب المزاج**، ص 156.

⁴⁶ **تلخيص كتاب الاسطفسات لجالينوس**، ص 58؛ عن الفرق بين الاستحالة الغذائية والاستحالة الدوائية انظر نفسه، ص 153؛ غير أننا نجد يشير إلى أن «الدواء... إنما هو محيل لجوهر الخلط، ومخرج له من البدن بإذابته وتسييله»، نفسه، ص 70.

⁴⁷ **الكليات**، ص 215-216؛ وبمناسبة هذا التعريف يشير ابن رشد إلى أبي بكر بن طفيل، وهي من الإشارات القليلة إليه، ويخاطبه بعبارة "بعض أصحابنا": «وقد ظن بعض أصحابنا أن ما قلناه في هذا الحد هو مخالف لقول جالينوس،

استخلاف ما تحلل من الجوهر، فإن الدواء يعمل على « تعديل ما أفرط من الكيفيات »⁴⁸ بما يضادها من الكيفيات. بعبارة أخرى، الغذاء والدواء كلاهما يدخلان تحت جنس الاستحالة والتغيير والتحويل، غير انه إذا كان في التحويل قوة على استخلاف ما قد تحلل من الجوهر سُمى غذاءً، وإذا كان في التحويل قوة على استعادة الحالة الطبيعية للمريض بتعديل مظاهر الإفراط في كفيياته سُمى دواءً. وفرق كبير بين تعويض ما انحل، وتعديل ما فسد، لأن « الانحلال من صفات الأجسام لا من صفات الكيفيات، وذلك أن الأشياء التي تركبت منها طبيعة الحيوان عند الكون فإليها ينحل عند الفساد، وأما الكيفيات فليس يقال فيها إلا إنها تفسد »⁴⁹. هكذا يكون مجال الدواء هو مقولة الكيف لأنه يعدل ما فسد، بينما يختص الغذاء بمجال مقولة الجوهر يعوض ما انحل من الجسم.

ومبدأ التعديل، أو إعادة الاعتدال إلى جسم العليل، يقتضي معرفة مقدار ما خرج من البدن من الصحة. ومعرفة المقدار تقتضي بدورها مراعاة مجموعة من العناصر البيولوجية والبيئية والفلكية: « إنه لما كان قصدنا أما في إبطال سوء المزاج غير المادي، فردّه إلى ما كان عليه، ولم يكن يتهيأ ذلك إلا بأن يكون الضد الذي يقابله في درجته من الخروج، وجب أن نُعنى بمعرفة مقدار خروج البدن من الصحة إلى المرض قبل، فيلزم لهذا أن يكون أحد ما يستدل عليه من استعمال كمية الضد هو مزاج البدن الطبيعي، وسيئه، والبلد أيضاً، والفصل من أوقات السنة، والتدبير، وذلك أن هذه كلها تُحدث في الأبدان الصحيحة أحوالاً ما... »⁵⁰. وفكرة المقدار في المعالجة بالأدوية توجب اعتبار تكافؤ قوة الأدوية مع قوة المرض، مما يفرض على الطبيب أحياناً أن يُضعف قوة دواء، بإضافة دواء مضاد له أو أقل منه، أو يقويه حتى يلائم درجة المرض، فتحصل منه منفعة الشفاء. إن الأخذ بمبدأ التكافؤ في المقدار يدل من جديد على أن صناعة الطب ليست صناعة عامة كلية، بل هي صناعة جزئية، فالطبيب يواجه أحياناً فردية لها أمراضاً محدّدة وخاصة، ولذلك عليه أن لا يبحث عن دواء عام يصلح لكل المرضى، أو عن دواء واحد يصلح للمريض الواحد بنفس المرض في كل الأوقات، بل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية حالة كل مريض على حدة في لحظة تشخيص مرضه وتعيين مقدار ونوع الدواء الذي يصلح له⁵¹.

ونشير إلى أن للأدوية أفعالاً وقوى مختلفة يمكن تقسيمها أولاً إلى نوعين: فهناك أفعال تنسب للقوى الأولى للعناصر الأربعة، وأفعال لا يمكن أن تنسب إليها. وثانياً هناك أدوية ذات أفعال أولى، وهي الأفعال المنسوبة إلى العناصر الأربعة (وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة)؛ وأدوية ذات أفعال ثوان، مثل الإنضاج والتليين والتحليل والتفتيح؛ وأدوية ذات أفعال ثوانث، وهي تلك التي تختص بعضو معين كالتي تُثقي الرئة، أو التي تُفتت الحصى، أو التي تولد اللبن أو التي تدرّ البول⁵². ومن ثم يجب على الطبيب أن يأخذ في حسابه اختلاف أجناس القوى والأفعال على ضوء المبدأ الضدي. كما أن على الطبيب أن يأخذ بعين الاعتبار تشخيص الجهة التي دخل منها الاختلال في الاعتدال والفساد على العضو أو على الجسم، حتى « تكون طبيعة الدواء المقوّي في عضو مضادة

وجرى بيننا وبينه في ذلك أقاويل مكتوبة، وهو أبو بكر بن طفيل رحمة الله عليه » في هامش ص 215، وهي إضافة تنفرد بها مخطوطة لينينغراد.

⁴⁸ تلخيص كتاب الاسطقات، ص 59.

⁴⁹ نفسه، ص 59؛ ويقول عن الدواء « أنه ليس فيه قوة في أن يخلف أجزاءً مساوية في الكمية لما تحلل من بدن المغتذي، ولذلك ليس يمكن أحد أن يغتذي بالدواء المعتدل، أعني أن يستعمل منه مقدار ما يستعمل من الغذاء »، الكليات، ص 217.

⁵⁰ نفسه، ص 346.

⁵¹ انظر مثلاً تلخيص كتاب المزاج، ص 157.

⁵² حول الضرب الثالث من أفعال الأدوية، انظر الكليات، ص 227-229.

للجهة التي منها يدخل الفساد على العضو في الأكثر»⁵³، فالعضو البارد مثلاً إذا استحرّ يجب تبريده تبريداً شديداً، والمتخلخل يجب تلطيفه، واليابس يجب ترطيبه. ولما كانت الأمراض متضادة فينبغي أن يكون تركيب الأدوية المعالجة لها متضاداً أيضاً، حيث يشترط في تركيبها الدلائل المضادة للأمراض، فعلاج الحُمى يتطلب دواءً يجفف ويلطف ويرطب في آن واحد، لأن هذا المرض تجتمع فيه متضادات هذه الكيفيات.

3.5 تقنيات علاجية:

ويستعمل الطب، بالإضافة إلى التغذية والدواء، تقنيات علاجية قائمة هي الأخرى على المبدأ الضدي، كالاستفراغ والدلك. فالاستفراغ، الذي يكون بالتجويب والرياضة والاستحمام، وقد يكون استخراج الفضول عن طريق الفصد وشرب الأدوية المسهلة والمقيئة⁵⁴، يقوم أساساً على مبدأ ضدي هدفه مقاومة الامتلاء الزائد في مادة أو خلط معين في جسم المريض. ويصف ابن رشد الضرورة إلى تلجئ الطبيب إلى استعمال هذه الوسيلة الطبية بقوله «إن الاستفراغ إنما يجب بالجملة متى خرجت الأخلاط في جميع البدن، أو في عضو من أعضائه عن طبيعتها إما في الكمية، وإما في الكيفية أو في كليهما»⁵⁵. كما أن تقنية ذلك تقوم هي الأخرى على أفعال متضادة كثيرة أولى وثانوية، «وذلك أنه يرطب وييبس، ويسخن، ويستقرغ الفضول التي في المسام وتحت الجلد، وقد يسدها، وهو أيضا يطل ويذهب النفخ»⁵⁶.

خاتمة

بالرغم من تقديره الفائق للطريقة الصناعية القائمة على مداواة بالأسباب لا بالمتضادات، وبالرغم من وعيه بحدود النظرة الضدية في المجال الطبي، فقد استمر ابن رشد في التثبيت بالتقليد الطبي الذي كان يعتبر المداواة بالأضداد مداواة بالذات لا بالعرض. ونعتقد أن هناك سببين في اعتباره الشفاء بالمتضادات شفاءً ذاتياً؛ أولاً بحكم نظرتة إلى المتضادات بوصفها قوى طبيعية، أي بوصفها محركات ذاتية للعناصر والأخلاط والأعضاء والأشياء؛ وثانياً لأنه كان يرى بأن التوازن الضدي بين المكونات العنصرية والخلطية هو أهم ما يميز حقيقة الصحة، وأن الفعل الضدي هو الذي يحدث هذا التوازن.

وهذا ما يحملنا على القول بأن الاعتراف بالعلية الضدية للطبيعة هو مدخل للاعتراف بقدرة الإنسان على التدخل في الطبيعة والتأثير عليها من أجل تسريع فعلها وضمان غايتها وإنجازها، أي من أجل ضمان الصحة للجسم. ولعل إقدام أبي الوليد على التأليف في هذه الصناعة التطبيقية والتجريبية، التي هي الطب، هو شهادة أخرى على إيمانه بوجود انسجام بين الإنسان والطبيعة أيته الجسم البشري. هكذا لم تعد الصحة والمرض أمراً مستغلقاً بالنسبة للإنسان، ولا الحياة والموت أمراً خارقاً، بل صار شيئاً مفهوماً، قابلاً للإدراك من قبل العقل البشري، ومن ثم قابل للفعل والتأثير ضمن علم شريف هو علم الطب.

⁵³ نفسه، ص 227.

⁵⁴ نفسه، ص 342.

⁵⁵ نفسه، ص 343.

⁵⁶ ابن رشد، تلخيص كتاب القوى الطبيعية، ص 171.

المراجع:

- ابن رشد، الكليات في الطب، تحقيق سعيد شيبان و عمار الطالبي، القاهرة 1989.
- ابن رشد، الكليات في الطب، تحقيق خ.م. فورنياس و ك. الباريت دي موراليس، مدريد، 1987.
- ابن رشد، رسائل ابن رشد الطبية، تحقيق جورج قنواطي وسعيد زايد، القاهرة 1987.
- ابن رشد، تلخيص المزاج لجالينوس، ضمن رسائل ابن رشد الطبية.
- ابن رشد، تلخيص كتاب الاسطقسات لجالينوس، ضمن رسائل ابن رشد الطبية .
- ابن رشد، تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس، ضمن رسائل ابن رشد الطبية.
- ابن رشد، تلخيص ما بعد الطبيعة، تحقيق عثمان أمين، القاهرة 1958.
- ابن رشد، تلخيص الكون والفساد، تحقيق جمال الدين العلوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1994.
- ابن رشد، تلخيص العبارة، ضمن تلخيص منطق أرسطو، تحقيق جيرار جيهامي، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1982.
- ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق ج. بويج، بيروت، 1973.
- محمد المصباحي، تحولات في تاريخ الوجود والعقل، بيروت، دار الغرب الإسلامي 1995.
- محمد المصباحي، إشكالية العقل عند ابن رشد، الدار البيضاء-بيروت 1988.